كلمة وفد دولة فلسطين

أمام الدورة (63) للمؤتمر العام للوكالة الدوليـــة للطاقة الذرية

يلقيها المــراقب الدائـم لدى الوكــالة

السفير

صلاح عبد الشافي

سبتمبر **2019**

السيد الرئيس

اسمحوا لي بداية أن اتوجه إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً للدورة الثالثة والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أتوجه أيضاً بالتهنئة لأعضاء المكتب المحترمين متمنياً لكم جميعاً النجاح والتوفيق.

كما أهنئ الدول التي انضمت حديثا الى عضوية الوكالة.

السيد الرئيس

يعبر وفد بلادي عن تقديره للوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي مثلها في العقد الماضي الراحل يوكيا أمانو كما نعبر عن تقديرنا لأعضاء الأمانة العامة لجهودهم في النهوض بالدور الذري تلعبه الوكالة في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وتطبيقاتها في المجالات التي تؤثر إيجابا على حياة الانسان وبيئته.

كما يعرب الوفد عن تقديره الكبير للجهود الحثيثة التي تبذلها الوكالة في سبيل تنمية القدرات الوطنية الفلسطينية سواء كان ذلك على صعيد القدرات البشرية أو البنية التحتية.

وفي هذا الصدد ومن هذا المنبر يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للقائمين على تخطيط وتنظيم وتنفيذ برامج التعاون التقني المختلفة وأخص بالذكر إدارة التعاون التقني لمنطقة اسيا والمحيط الهادئ بجميع موظفيها.

لقد قامت الوكالة وما زالت تقوم بتنفيذ العديد من المشاريع الوطنية في مجال الوقاية الاشعاعية والزراعة والطب والبيئة والتي كانت في سياق برنامج التعاون التقني مع الوكالة الدولية، وأخص على سبيل الذكر المشاريع التالية : تحسين أداء أنواع القمح عن طريق الطفرة المستحثة (المرحلة الثانية)، بناء القدرات في الطب النووي والأورام الإشعاعية لمستشفى خالد الحسن الوطني، تطوير البنية التحتية التنظيمية لسلامة مصادر الإشعاع، تعزيز القدرة على مراقبة الملوثات في المواد الغذائية والمصفوفات ذات الصلة من خلال التقنيات التحليلية النووية والتكميلية، تقييم موارد المياه الجوفية باستخدام النظائر البيئية (المرحلة الثانية) وتحسين القدرات الوطنية لرصد النويدات المشعة في البيئة. ونحن نتطلع في القريب العاجل لمشاريع أخرى في مجالات مختلفة ومتقدمة مثل تحسين محاصيل زراعية استراتيجية أخرى وعمل خارطة اشعاعية لفلسطين وتحسين التغذية للأطفال بالدراسات والأبحاث المختلفة.

السيد الرئيس

لقد انضمت دولة فلسطين في بداية عام 2015 الى اتفاقيه منع الانتشار النووي وشاركت بفعالية في مؤتمر المراجعة في نفس العام. كما شاركنا في اللجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر المراجعة لعام 2020. وتنفيذا لالتزاماتنا الواردة في معاهده عدم الانتشار واستجابة لدعوة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المتكررة للدول التي لم توقع اتفاقية ضمانات شاملة مع الوكالة بأن تقوم بذلك، فقد وقعت دولة فلسطين على اتفاقية ضمانات شاملة في حزيران يونيو 2019 ، مما يدل على مدى التزام دولة فلسطين وسعيها لتعزيز الجهود الرامية لتحقيق عالمية المعاهدة.

وفي هذا الصدد، نأسف لعدم تمكن المدير العام من احداث أي تقدم التزاماً بولايته في تنفيذ القرار **GC(62/RES/12)**، والمتعلق بالتطبيق الكامل لاتفاقية الضمانات في الشرق الأوسط ، ولكن نحن على يقين بأن المدير العام الجديد سيباشر مشاوراته وفقا للولاية الممنوحة له مع جميع الدول الأعضاء من اجل التطبيق المبكر للاتفاقية ولن يدخر جهداً من أجل المضي قدماً في تطبيق الاتفاقية ونؤكد بأن دولة فلسطين ملتزمة التزاماً كاملاً بالتعاون مع لمدير العام ودعم مجهوداته في هذا الاطار.

السيد الرئيس

نحن في فلسطين لا زلنا نعيش تحت احتلال دولة تمتلك منشئات نووية لا تخضع لنظام الضمانات الشامل، بل تمتلك ترسانة نووية كبيرة وفقاً لكافة التقارير المتخصصة والوثائق المفرج عنها مؤخراً، وهو أمر يهدد على نحو مباشر وصريح سلامة وأمن شعبنا وباقي شعوب المنطقة بل وشعوب العالم أجمع.

لقد كانت دولة فلسطين من أوائل الدول التي وقعت وصادقت على معاهدة حظر الأسلحة النووية، هذه المعاهدة التي تعتبر إضافة نوعية لمنظومة نزع السلاح النووي في العالم.

السيد الرئيس

يعرب وفد بلادي عن بالغ القلق من تنامي القدرات العسكرية النووية الإسرائيلية في الوقت الذي تستمر فيه إسرائيل رفض كافة الدعوات للانضمام إلى معاهدة منع الانتشار ورفضها اخضاع برامجها النووية ومنشآتها لنظام الضمانات الشاملة خلافاً لباقي دول المنطقة والتي انضمت جميعها للمعاهدة. ويعتبر وفد بلادي بأن تستر عدد من الدول على القدرات العسكرية النووية الإسرائيلية، هو أمر مرفوض ويتنافى مع واقع حال تصرفات إسرائيل العدوانية في فلسطين وخارجها.

وفي هذا الصدد، يأسف وفد بلادي لعدم انعقاد المؤتمر المعني بإقامة منطقة خالية من السلاح النووي وكافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والذي كان مقرراً في عام 2012 تطبيقاً للوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة لعام 2010، على الرغم من الجهود التي بُذلت والمرونة التي ابدتها المجموعة العربية، ونؤمن بمسؤولية الدول النووية الخمس وبشكل خاص الدول المنظمة للمؤتمر على العمل الدؤوب لتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي والدفع قدماً باتجاه سرعة تحقيق المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

على ضوء تعثر مؤتمر 2012 المؤجل وفشل مؤتمر المراجعة للعام 2015 بسبب إصرار بعض الدول بتوفير حماية لإسرائيل من المساءلة في المحافل الدولية إضافة الى السعي دائما لإفشال مشروع قرار القدرات النووية الإسرائيلية في السنوات الأخيرة، كل هذا استدعى أن تقوم الدول العربية بإجراء عملية مراجعة شاملة لسياساتها في مجالات عدم الانتشار النووي ونزع السلاح وذلك لكي تضع الاسرة الدولية امام مسؤولياتها القانونية والأخلاقية ووضع حد نهائي لسياسة الكيل بمكيالين.

وانطلاقا من إيماننا وتمسكنا بدور الوكالة في تعزيز منظومة عدم الانتشار النووي وولايتها في مجال تطبيق الضمانات، فإن طرح بند القدرات النووية الإسرائيلية على جدول أعمال أجهزة صنع السياسات في الوكالة، يشكل جهداً دبلوماسيا عربياً إضافياً يهدف لوضع حد لتهرب إسرائيل من الالتزام كباقي دول المنطقة بمنظومة عدم الانتشار النووي وتجاهلها لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة بحقها في الإطار النووي.

وفي هذا الإطار، تؤكد دولة فلسطين على تبني الجمعية العامة للقرار **73/546** الخاص بعقد مؤتمر انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، وتتطلع الى مشاركة جميع دول المنطقة والوكالة في المؤتمر المزمع عقده في نوفمبر 2019في نيويورك. كما ترحب بترأس المملة الأردنية الشقيقة لأعمل المؤتمر ونحن على ثقة كاملة بقدرتها على أداء المهام المنوطة بها على أكمل وجه من أجل انجاح هذا المؤتمر.

ختاماً، يجدد وفد بلادي شكره للمدير العام لوكالة الدولية للطاقة الذرية وأعضاء أمانتها على جهودهم، ونتمنى لكم السيد الرئيس ولمكتبكم الموقر ولكافة الوفود النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدورة لمؤتمرنا العام.

شكراً سيدي الرئيس